

المحاضرة الرابعة

ثانيا: دور الجزائر في حل قضايا الشعوب الواقعة في مشكلة التمييز العنصري:

لم يقتصر دور الجزائر المستقلة على في دعم قضايا البلدان التي كانت ماتزال تحت الاستعمار الأوربي فحسب؛ بل تعداه إلى الوقوف إلى جانب قضايا الشعوب التي وحدث نفسها في تبعية للأقليات البيضاء، وتدير شؤونها، وتتحكم في مصيرها وتنهب خيراتها، ونقصد هنا البلدان التي كانت تحت السيطرة البريطانية، وآل الحكم في النهاية إلى البيض، ونخص بالذكر هنا كل من جنوب إفريقيا، وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي) وناميبيا، وعليه كان من الواجب على الجزائر أن تقف إلى جانب هذه البلدان مثلما وقفت مع شعوب المستعمرات البرتغالية.

أ/ روديسيا الجنوبية (زيمبابوي):

وقعت روديسيا الجنوبية تحت السيطرة البريطانية عن طريق شركة جنوب إفريقيا التي كان يقودها 'سيسيل رودس' ابتداء من عام 1891، ونظرا للخيرات التي تتوفر عليها البلاد خصوصا الذهب والحديد ففتحت الشركة الباب للبيض من أوروبا من أجل الاستيطان ونهب خيرات البلاد، وبعد الحرب العالمية الثانية، وبروز الحركة الوطنية بقيادة 'جوشو أنكومو' عن طريق حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، ثم حزب الاتحاد الشعبي الإفريقي لزيمبابوي ZAPU 1961 إلى جانب الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي بقيادة 'روبرت موغابي'، وفي عام 1965 و عوض أن تمنح بريطانيا الاستقلال لأصحاب الأرض منحت الحكم لممثلي الأقليات البيضاء بقيادة أيان سميث IAN Smith.

ومن أجل حل قضية هذا البلد وقفت الجزائر إلى جانب هذا البلد وقفت الجزائر إلى جانب هذا البلد وقفت الجزائر إلى جانب هذا البلد خاصة في لجنة تصفية الاستعمار التي تأسست بموجب اللائحة رقم 1650 لعام 1961، وعليه بموجب إعلان أيان سميث استقلال النظام العنصري في روديسيا الجنوبية تحركت الدبلوماسية الجزائرية وأعلنت رفة تسعة دول إفريقية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا، كما كلفت منظمة الوحدة الإفريقية الجزائر والسنغال وزامبيا للدفاع عن المواقف الإفريقية للقضية في هيئة الأمم المتحدة .

وإلى جانب ذلك كانت الجزائر عضو في اللجنة التي شكلها مجلس الأمن لمراقبة تطبيق العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام العنصري في ساليبور (هراري اليوم).

وبشكل عام تمحورت مساهمة الجزائر في دعم قضية زيمبابوي فيما يلي:

- .التنديد بإعلان الاستقلال من جانب واحد.

- العمل في أروقة الأمم المتحدة على حث الدول الأعضاء على عدم الاعتراف بنظام الأقلية البيضاء في روديسيا الجنوبية.

- المساهمة في استصدار لوائح تتعلق بامتناع الدول الأعضاء على إرسال الأسلحة إلى النظام العنصري، والمعدات العسكرية، وقطع كل الصلات الاقتصادية معه.

ومن جهته ألقى الرئيس الجزائري أحمد بن بلة خطابا في هيئة الأمم المتحدة عام 1962 لخص فيه الموقف الثابت للجزائر في دعم حركات التحرر في إفريقيا بصفة عامة، والقضية الروديسية بصفة خاصة حيث قال: "ستجعل الجزائر من القارة السمراء فضاء لتصفية الاستعمار"

وعلى غرار ذلك دعمت الجزائر القضية الروديسية بالمال والسلاح إضافة إلى تدريب الكوادر بالجزائر، وتذكر في هذا الشأن المصادر أن العقيد 'شيراندا' chirenda كان من بين الضباط الذين تلقوا تدريبا عسكريا في الجزائر.

وبرز ضغط الجزائر ومجموعة أخرى من الدول في مجلس الأمن من خلال اصدار المجلس اللائحة رقم 253 لعام 1968 تضمن ما يلي:

- اعتبار الأوضاع في روديسيا الجنوبية تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

- التنديد بالسياسة البوليسية المطبقة من طرف النظام العنصري خاصة ما تعلق بالاعتقالات وتنفيذ أحكام الإعدام.

- مطالبة بريطانيا بأخذ كل التدابير لمساعدة شعب روديسيا الجنوبية على استرجاع حقوقه.

ونتيجة للضغط المتزايد من قبل الدبلوماسية الجزائرية، ومجموعة الدول الإفريقية الأخرى كغانا وغينيا، مصر، مالي، المغرب، تونس، تنزانيا، زامبيا، سواء في إطار منظمة الوحدة الإفريقية أو عن طريق هيئة الأمم المتحدة رضخت بمرور الوقت حكومة الأقلية البيضاء، وتحت ضغط بريطانيا إلى إجراء استفتاء شعبي عام 1979 لوضع حد للنظام الحاكم في البلاد، وفاز حزب الاتحاد الوطني الإفريقي لزمبابوي بالانتخابات، وأصبح 'روبرت موغابي' رئيسا للجمهورية بداية من عام 1980.

2/ ناميبيا: قبل أن تصبح ناميبيا مستعمرة بريطانية خضعت في بداية الأمر ومنذ عام 1884 إلى السيطرة الألمانية إلى غاية 1918 أين أصبحت تحت الحكم البريطاني في إطار الانتداب، ثم في إطار الوصاية عن طريق هيئة الأمم المتحدة، ومع بداية انسحاب بريطانيا من جنوب إفريقيا وناميبيا عام 1948 منحت إقليم جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا) إلى الأقلية البيضاء في بريتوريا لإدارتها عوض أن تمنح الحكم لأصحاب الأرض أصدرت قانونا يسمح

بموجبه للأقلية البيضاء في جنوب غرب إفريقيا بانتخاب ستة أعضاء لتمثيلهم في برلمان بريتوريا، وبذلك أصبحت ناميبيا المقاطعة رقم 5 لجنوب إفريقيا؛ إلى جانب محافظات الناتال، الأورنج، الكاب، الترنسفال.

ونظرا لاستمرار الوضع؛ بل وتعفنه أكثر ظهرت الحركة الوطنية في البلاد بداية مع جمعية الهيريرو عام 1955، ثم أعطي لها طابعا وطنيا حيث تحولت إلى الاتحاد الوطني الإفريقي لجنوب غرب إفريقيا SWANU، كما ظهرت في نهاية الخمسينيات منظمة 'سوابو' swapo بزعامة 'سام نجومبا' الذي طالب الأمم المتحدة بضرورة استرجاع السيادة في هذا الإقليم، لكن دون جدوى؛ مما أدى بهذا الحزب إلى إعلان الكفاح المسلح وأسس الجيش الشعبي لتحرير ناميبيا.

وعلاوة على ذلك برز دور الجزائر كعادته في نصررة القضايا العادلة، حيث راحت تؤيد منظمة 'سوابو' على حساب التيارات السياسية الناميبية الأخرى، ومن الأساليب العسكرية التي اعتمدها الجزائر في مسألة دعم الحركة الوطنية الناميبية هو أنها فتحت المجال لتدريب المقاتلين الناميبيين في الجزائر، كما أرسلت خبراء عسكريين في الميدان، وأول فوج تلقى التدريب كان عام 1964، وكان على رأسه 'ديمبو هاممبو'.

إلى جانب ذلك زودت الجزائر منظمة سوابو بالسلاح الذي كان يصلها عبر مصر، ودولتي تانزانيا، وزامبيا، وعلى غرار الدعم العسكري وقفت الجزائر مع ناميبيا دبلوماسيا قصد التخلص من هيمنة نظام جنوب إفريقيا العنصري نجد:

- فتح مكتب لمنظمة 'سوابو' بالجزائر سنة 1963 ومن أبرز ممثليها الرئيس 'هيفيكبوني يوهامبا' الذي مكث في الجزائر إلى غاية 1969.

- كانت الجزائر وراء استصدار الكثير من اللوائح الأممية خصوصا اللائحة رقم 2145 عام 1966 التي تنص على إنهاء انتداب جنوب إفريقيا على جنوب غرب إفريقيا.

- مساعدها في المحافل الدولية خاصة في محكمة العدل الدولية، وأعطت رأيها في القضية التي كانت تخص القرارات التالية.

1. نهاية وصاية جنوب إفريقيا على ناميبيا.

2. على كل الدول العضوة في هيئة الأمم المتحدة الاعتراف بعدم شرعية احتلال جنوب إفريقيا لناميبيا.

3 يبقى نظام جنوب إفريقيا مسؤولا على أي انتهاك لحقوق الشعب الناميبية.

وفي عام 1973 وبفضل دور الدبلوماسية الجزائرية اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنظمة سوابو برئاسة 'سام نجوما' كممثل شرعي ووحيد لشعب ناميبيا.

ومع مرور الوقت وضغط الدبلوماسية الجزائرية والمجموعة الدولية عن طريق هيئة الأمم المتحدة على تحدي حكومة بريتوريا العنصري، وتبنت اللائحة رقم 534 التي تضع برنامج عمل يسمح باستقلال ناميبيا عام 1978، لكن الاستقلال التام تأخر إلى عام 1989 بعد فوز منظمة سوابو في الانتخابات بنسبة 57% من الأصوات، وأصبح 'سام نجوما' رئيسا للبلاد.

المحاضرة الخامسة

- جنوب إفريقيا: كانت بلاد جنوب إفريقيا محل أطماع القوى الأوروبية منذ القرن السابع عشر لما كانت تزخر به البلاد من مقومات اقتصادية سواء كانت زراعية أو اقتصادية، وفي منتصف القرن السابع عشر جعلت الشركة الهولندية لجزر الهند الغربية من رأس الرجاء الصالح محطة لتموين سفنها ومراكبها، وبعد مدة بدأ بعض المستوطنين الهولنديين بالتوغل نحو الداخل خاصة بعد اكتشافهم للأراضي، والسهول الواسعة، وبعد مرور الوقت تزايد عددهم، واستحوذوا على أراضي كبيرة في المنطقة، حتى أطلق عليهم لفظ 'البوير' أي المزارعون، إلى أن أسسوا مستوطنين لهم هما الترنسفال والأورانج، في حين المستوطنين البريطانيين أسسوا الناتال.

وبعد عام 1902، وبانتهاء حرب البوير الثانية أصبحت البلاد تحت حكم بريطانيا بمقتضى معاهدة 'فيرينينغ' التي تنص على أن يبقى البوير يحتفظون بهويتهم الأفريكانز، ومنذ هذا التاريخ وشعب جنوب إفريقيا يعاني الأمرين سواء من جهة الحكم العسكري البريطاني، أو ضغط البيض الذي اغتصب أراضيهم واضطروهم إلى الهجرة نحو الشمال.

وفي عام 1948 بدأت بريطانيا تنسحب من المنطقة تاركة البلاد إلى حكومة بريتوريا التي سيطر عليها البيض، وانطلاقا من هذا التاريخ ستتأزم أوضاع السود أكثر، وتزداد حدة التمييز العنصري بين السود والبيض خاصة بعد تطبيق، وتدعيم سياسة الفصل العنصري سنة 1948 مع وصول الحزب الوطني وزعيمه 'دانييل فرانسوا مالان'.

ورغم ذلك لم يبقى السود يتفرجون على ما يجري في بلادهم؛ بل راحوا يلتفون أكثر حول حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ANC المؤسس عام 1912 بهدف التصدي لحكومة البيض، وكذا تنظيم مظاهرات واضرابات ضد سياسة الميز العنصري.

ومن أجل إيجاد حل لقضية جنوب إفريقيا بدأت العلاقات بين حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب إفريقيا عام 1955 عندما التقى

وفد من جنوب إفريقيا يقوده 'موزيس كونان' بمناضلين من المغرب العربي فيهم مجموعة من الجزائريين بالقاهرة تحضيراً للمشاركة في مؤتمر باندونغ.

وفي مؤتمر الشعوب الإفريقية المنعقد بغانا سنة 1958 ألقى 'فرانس فانون' خطاباً هاماً حث من خلاله الشعوب التي تسترجع سيادتها، بما فيها شعب جنوب إفريقيا يتبنى الكفاح المسلح كوسيلة لاسترجاع السيادة.

وقبيل استرجاع الجزائر لسيادتها زار الزعيم 'نلسون مانديلا' الجزائر في مارس 1962، وذكر في كتاباته أنه بعد زيارة إثيوبيا، مصر، تونس، والمغرب التقى ببعض قادة الثورة في الحدود المغربية الجزائرية الذين أعطوه فكرة عن نضال الشعب الجزائري، وكان مانديلا يؤكد دائماً أن مصير جنوب إفريقيا شبيه بمصير الجزائر لأن في البلدين أقليتين أوروبيتين تتحكمان في المسائل السياسية والاقتصادية، كما التقى 'نلسون مانديلا' بالرئيس أحمد بن بلة بعد خروجه من السجن، والذي تعهد له بمساعدة جنوب إفريقيا مالياً، وعسكرياً.

وتذك المصادرات أن الزعيم مانديلا تلقى تدريباً عسكرياً بالجزائر، حيث أحيطت زيارته بالسرية التامة لأسباب أو دواعٍ أمنية، وكانت تدريباته على يد مجموعة من الضباط من بينهم محمد العماري.

ومما سبق يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- أدرك مانديلا أن سيطرة الأقلية البيضاء (البوير والانجليز) على جنوب إفريقيا، وفي المقابل هيمنة الكولون على الجزائر.

- الاستغلال الفاحش لثروات جنوب إفريقيا والجزائر من قبل الأقلية البيضاء.

- ادراك قادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بعدم جدوى النضال الساسي في تحقيق الأهداف إن لم يرافقه كفاح مسلح.

واستفاد الكثير من مقاتلي حزب المؤتمر الوطني الإفريقي من تكوين عسكري ابتداء من سنة 1965 بالأكاديمية العسكرية بشرشال ليصبحوا بعدها النواة الأولى للجناح العسكري الذي قاد المقاومة العسكرية ضد النظام العنصري في جنوب إفريقيا.

ومن أشهر الذين تلقوا تدريباً عسكرياً بالجزائر نذكر 'ريدي مابان' الذي مكث بالجزائر ثمانية أشهر، التقى خلالها بالزعيم الكوبي 'شي غيفارا'، ويذكر 'أوليفر تومبو' أن الرئيس هواري بومدين دعم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بمبلغ قدره 50 000 فرنك سنة 1966 دون أن يطلب الحزب منه ذلك.

ومن الأساليب السياسية التي اعتمدها الجزائر ف6ي نصره قضية جنوب إفريقيا هو فتح مكتب لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي بالجزائر يقع في شارع العربي بن مهدي، أشرف عليه المناضل 'روبرت ريشا' عام 1966، ومن الجزائر كان هؤلاء المناضلون يوضحون للرأي العام العالمي مشروعية كفاحهم، ويكشفون حقيقة النظام العنصري في جنوب إفريقيا.

وكانت الجزائر أيضا وراء اقتراح 'أوليفر تومبو' كناطق رسمي لمختلف حركات التحرر الإفريقية خلال انعقاد مؤتمر القمة الإفريقي بالجزائر عام 1968، ولم يقتصر الدعم على حزب المؤتمر الوطني الإفريقي فقد؛ بل حتى حزب المؤتمر البانافريقي PAC، ووافقت الجزائر على تدريب 1000 مقاتل من مناضلي هذا الحزب، وعلى رأسهم ممثل الحزب 'باتريك دانكن'.

ولم يتوقف الموقف الجزائري تجاه قضية جنوب إفريقيا على المستوى المحلي فقط؛ بل تعداه إلى المستوى الإقليمي والدولي، وعليه نجحت الدبلوماسية الجزائرية في جعل موقف حركة عدم الانحياز متطابق مع موقف منظمة الوحدة الإفريقية تجاه قضية جنوب إفريقيا.

وعلى الصعيد وبالضبط في أروقة هيئة الأمم المتحدة كانت الجزائر وراء اصدار اللائحة رقم 311 عام 1972 التي تنص على:

- يدين مجلس الأمن حكومة جنوب إفريقيا التي تواصل تطبيق سياسة الميز العنصري، ويعد ذلك خرقا لميثاق الأمم المتحدة.

- يحدد مجلس الأمن معارضته الكاملة لسياسة التمييز العنصري المطبقة من قبل المطبقة من قبل جنوب إفريقيا.

- يعترف المجلس بشرعية كفاح جنوب إفريقيا.

- يطلب المجلس من حكومة جنوب إفريقيا إطلاق صراح كل المساجين السياسيين.

ومن جهة أخرى سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى البحث عن الميكانزمات السياسية اللازمة لقرض عقوبات على نظام جنوب إفريقيا العنصري، وعزله عن الساحة السياسية، وعلى هذا الأساس تمكنت الدبلوماسية الممثلة بوزير خارجيتها السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ترأس الدورة 29 للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة من طرد نظام جنوب إفريقيا العنصري من الجمعية العامة في نوفمبر 1974 رغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لذلك، واستطاعت الجزائر كسب تأييد أكثر من 91 دولة صوتت لصالح ممثلي السود وصوتت 22 دولة بلا وامتنعت 19 دولة.

وعلى نحو ذلك برزت مواقف الجزائر تجاه حكومة البيض في:

- المقاطعة الدبلوماسية والقنصلية لنظام جنوب إفريقيا العنصري.

- المساهمة الفعالة في طرد نظام جنوب إفريقيا العنصري من منظمة العمل الدولية، وتعليق عضويته في اللجنة الدولية الأولمبية.

- المساهمة الفعالة في طرد هذا النظام من منظمة الغذاء العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومن اللجنة الاقتصادية من أجل إفريقيا.

وسعت الجزائر أيضا لدى الحلف الأطلسي بتوقيف بيع الأسلحة لنظام جنوب إفريقيا العنصري، وتجسد ذلك من خلال زيارتي وزير الخارجية السيد بوتفليقة إلى مقر الحلف سنتي 1970 و 1971.

وبشكل عام كانت سنة 1974 حافلة بالنشاط الدبلوماسي للجزائر، وهذا أثناء ترأس الجزائر للجمعية العامة، حيث صدرت عن الجمعية وبتصويت من الجزائر اللائحة رقم 3224 في 16 ديسمبر والتي تضمنت دراسة توريد الأسلحة لنظام بريتوريا، والمطالبة بإطلاق سراح المساجين السياسيين، وإلغاء كل القوانين التي لها صلة بحق السكان في الكفاح ضد التمييز العنصري، والسماح لكل شعب جنوب إفريقيا بممارسة حقه في تقرير المصير طبقا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم.

ووجه مجلس الأمن دعوة إلى الجزائر للمشاركة في مناقشات الجلسة رقم 1229 عام 1979 على إثر المجزرة الرهيبة التي ارتكبتها النظام العنصري في جنوب إفريقيا بسويتو.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا القول أن اللوائح التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة ساهمت مساهمة فعالة في عزل نظام بريتوريا على الساحة الدولية؛ مما يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤتمر الوطني الإفريقي على المدى القريب، وبالتالي استرجاع سيادته ووضع نهاية لسياسة التمييز العنصري.

ونتيجة لعزل نظام بريتوريا العنصري دوليا لاسيما في المحافل الدولية شهدت سنوات الثمانينيات اتصالات بين رجال الأعمال البيض، وقيادة حزب المؤتمر الوطني، وعليه توجه وفد من رجال الأعمال البيض إلى لوزاكا، والتقوا بوفد من حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ليتم الاتفاق على بعث المفاوضات بين الطرفين.

وفي 1990 تم الإفراج عن نلسون مانديلا وسمحت حكومة بريتوريا للأحزاب السياسية بممارسة النشاط السياسي في البلاد، وفي جوان 1991 أعلنت حكومة البيض عن إلغاء التمييز العنصري، وفي 27 أبريل 1994 نُظمت انتخابات شعبية في البلاد فاز بها حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وأصبح مانديلا رئيسا للبلاد.

